الأمم المتحدة

A/71/934

الجمعية العامة

Distr.: General
19 June 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة الختامية لمنتدى عشق أباد لميثاق الطاقة الدولي، المعنون ”نحو إبرام اتفاق إطاري متعدد الأطراف للمرور العابر لموارد الطاقة“، الذي عُقد تحت رئاسة تركمانستان في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ في عشق أباد، تركمانستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”التنمية المستدامة“.

(*توقيع*) روفشين **أنابيرديف**
القائم بالأعمال بالنيابة

230617 220617 17-10147 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

الوثيقة الختامية لمنتدى عشق أباد لميثاق الطاقة الدولي، الذي عُقد تحت عنوان "نحو إبرام اتفاق إطاري متعدد الأطراف للمرور العابر لموارد الطاقة"، برئاسة تركمانستان

عُقد منتدى عشق أباد لميثاق الطاقة الدولي، تحت عنوان "نحو إبرام اتفاق إطاري متعدد الأطراف للمرور العابر لموارد الطاقة"، بجهد مشترك بين حكومة تركمانستان وأمانة ميثاق الطاقة الدولي، برئاسة تركمانستان، في إطار مؤتمر ميثاق الطاقة الدولي، في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وحضر المنتدى أكثر من ٨٠ مشاركا، وكان من بينهم وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى وخبراء بارزين من الدول الأعضاء في ميثاق الطاقة الدولي والجهات المتمتّعة بمركز المراقب فيه، ومنظمات الطاقة والمال الدولية، وشركات الطاقة، والمؤسسات البحثية.

وفي الوقت الحالي، تعمل الهيئات الفرعية لمؤتمر ميثاق الطاقة، التي ترأسها تركمانستان هذا العام، على تهيئة الظروف اللازمة لبدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاق إطاري متعدد الأطراف بشأن المرور العابر لموارد الطاقة. وعلى وجه الخصوص، تتمثل المهمة الرئيسية هذا العام في التعرّف على المسائل والتحديات المتعلقة بمسألة المرور العابر تحديدا، وتطوير الحلول البديلة الممكن اعتمادها والتي تجسّد احتياجات الدول الأعضاء في ميثاق الطاقة.

وقد جرى في المنتدى الحالي، على غرار اجتماعات الخبراء الدولية السابقة بشأن أنماط النقل العابر الموثوق والمستقر للطاقة التي عُقدت في عشق أباد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وبروكسل (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، وبيجين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، وتيرانا (تموز/يوليه ٢٠١٦)، تيسير إجراء مناقشات بشأن المسائل المتصلة بالنقل والمرور العابر في سياق جغرافي عام، وروعيت مواقف مختلف البلدان، سواء المنتجة أو المستهلكة للطاقة أو التي تمر موارد الطاقة عبرها.

وخلال المنتدى، نوقشت مسائل المرور العابر لموارد الطاقة ونقلها عبر الحدود، بما في ذلك الغاز الطبيعي ومنتجات النفط والكهرباء. وأشار ممثلو البلدان والمنظمات الدولية إلى أهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة من أجل تحقيق أمن الطاقة العالمي وأهداف التنمية المستدامة. وأشير إلى أن المرور العابر للطاقة، الذي يشمل بالضرورة النقل والشروط الواجب تحقّقها من أجل الاستفادة من البنى التحتية، أحد أهم العناصر في كامل السلسلة المترابطة لإمداد الأسواق الدولية بموارد الطاقة.

وجرى تناول مسائل التداول التجاري والنقل والمرور العابر الخاصة بكل من الغاز الطبيعي والمسال والنفط والكهرباء في جلسات منفصلة بالمنتدى، وجرى تسليط الضوء على تعقُّد مسألة تأمين المرور العابر للطاقة من زاوية الحاجة إلى وجود مبادئ واضحة ومتسقة للتعاون المتعدد الأطراف بين المشاركين في هذه الأنشطة، الذين كثيرا ما يسعى كل منهم وراء المصالح التي تخصه وحده دون غيره. فالبلدان المستوردة للطاقة تعتمد على الموارد الأجنبية، فتكون بالتالي شديدة الحرص على استمرار تدفق إمدادات منتجات الطاقة إلى حدودها لضمان دوران عجلة اقتصاداتها الوطنية بالشكل السليم، بينما البلدان المصدرة للطاقة وشركاتها تركز بشدة على استقرار الأسواق بما أنها تستمد إيراداتها من

التجارة الخارجية. وفي نهاية المطاف، تحرص البلدان جميعها على تقليل مخاطر المرور العابر إلى أدنى حدّ ممكن من منطلق حرصها على أمنها.

وقد جرى بالفعل تناول مسألة أهمية المرور العابر في سياق أمن الطاقة العالمي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/٢٦٣، المعنون ”المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي“، الذي أُعدّ بمبادرة من تركمانستان واتُّخذ بتوافق الآراء في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى وضع صكوك قانونية متعددة الأطراف توفر المبادئ والقواعد الموحّدة التي تحكم العلاقات بين الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها والتي تمر موارد الطاقة عبرها. ومن الصكوك التي يمكن إبرامها فيما يتصل بالتجارة الدولية في موارد الطاقة، ثمة صك يجري إعداده حاليا من خلال عملية ميثاق الطاقة، تحت رئاسة تركمانستان، ألا وهو الاتفاق الإطاري المتعدد الأطراف بشأن المرور العابر لموارد الطاقة.

وأشار المشاركون في المنتدى إلى أن هناك مسائل تتعلق بالجدوى العملية للاستثمارات، وبعدم التمييز في إتاحة فرص الاستفادة من البنى التحتية، وبالمبادئ العامة للتسعير عند استخدام البنى التحتية القائمة. ويعدّ إنشاء نظام دولي ملزم قانونا للمرور العابر فيما يتصل بنقل الغاز الطبيعي والكهرباء والنفط عبر الحدود مهمةً معقدة. وجرى التشديد على أن وضع صك موحّد ملزم قانونا بشأن المرور العابر هو مسألة متوقفة على توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في ميثاق الطاقة الدولي.

ومن جانبها، ستقدم حكومة تركمانستان تقريرا إلى الجمعية العامة عن العمل الجاري في مجال المرور العابر للطاقة بالتعاون مع ميثاق الطاقة الدولي عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٣. وعلاوة على ذلك، فإن تركمانستان، بصفتها رئيس مؤتمر ميثاق الطاقة الدولي في عام ٢٠١٧، تدعو مقدمي هذا القرار إلى الانضمام إلى عملية ميثاق الطاقة بتوقيع الإعلان السياسي المتمثل في ميثاق الطاقة الدولي، وذلك بهدف المشاركة بشكل كامل في إعداد المبادئ والقواعد الموحدة للمرور العابر للطاقة.

وتعدّ معاهدة ميثاق الطاقة اليوم صكّا ملزما قانونا فريدا من نوعه لتنظيم المرور العابر للطاقة، وهو ما يتجلّى في تقرير الأمين العام الصادر في عام ٢٠١٤ تحت عنوان ”المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي“ (A/69/309). ويعدّ التوقيع على ميثاق الطاقة الدولي، الذي يضم حاليا أكثر من ٨٠ من بلدان العالم، الخطوة الأولى نحو الانضمام إلى المعاهدة التي تهدف إلى تعزيز القواعد القانونية في قطاع الطاقة من خلال تطبيق قواعد موحّدة وملزمة لجميع المشاركين وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في مجال الطاقة وبتجارة الطاقة.

ومن خلال التوسع الجغرافي لميثاق الطاقة، في ظل مشهد الطاقة السريع التغير، سيتاح المجال للأعضاء الحاليين والمنضمّين لتحديد مبادئ التفاعل العالمي في قطاع الطاقة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمرور العابر في جدول الأعمال. وإننا في هذا الصدد ندعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في مجالي التمويل والطاقة، نظرا لما لديها من خبرات، إلى المشاركة بنشاط في الشق العملي لصياغة اتفاق إطاري متعدّد الأطراف بشأن المرور العابر لموارد الطاقة، وبالتالي مواصلة الحوار العالمي الموسّع الذي استُهلّ بقراري الجمعية العامة المتّخذين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ بشأن المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة.

وفي ظل الدور القيادي الذي يقوم به ميثاق الطاقة الدولي في مجال المرور العابر للطاقة، نعتقد أنه من المستصوب عقد هذه الاجتماعات بانتظام في إطار السياقات الإقليمية، بحيث يجري من ثم تجميع النتائج المتولّدة عن الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

وأعرب المشاركون عن تقديرهم الشديد للجهود التي تبذلها حكومة تركمانستان وميثاق الطاقة الدولي في مجال الترويج لإبرام صك متعدد الأطراف بشأن المرور العابر لموارد الطاقة بهدف إيجاد توازن بين مصالح كل من البلدان المصدّرة والمستهلكة وبلدان المرور العابر. وأعربوا أيضا عن امتنانهم لحكومة تركمانستان ولشخص الرئيس قربان قولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان، لما قدموه من دعم لعقد منتدى عشق أباد لميثاق الطاقة الدولي. وأعرب المشاركون أيضا عن تطلّعهم إلى إدراج استنتاجات المنتدى في الإعلان السياسي الذي سيُعتمد عقب الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر ميثاق الطاقة التي ستُعقد في عشق أباد في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.